تقييم تنافسية الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2005–2016 في ظل الشراكة الأورومتوسطية وانهيار أسعار البترول

Evaluation of the competitiveness of the Algerian economy over the period 2005-2016in the framework of the Euro-Mediterranean partnership and the collapse of oil prices

د.صادق جميلة [1]، أ.د دربال عبد القادر [2]، أ. ملحاوي فاطمة الزهراء [3]

SADEK Djamila, DERBAL Abdelkader, MELHAOUI Fatima Zahra

[1]جامعة وهران 2، مخبر الاقتصاد الكي التنظيمي، الجزائر، sadek.djamila.ecom@gmail.com

[2]جامعة وهران 2، مخبر الاقتصاد الكي التنظيمي، الجزائر، derbalaek@yahoo.fr

[3]جامعة وهران 2، مخبر الاقتصاد الكي التنظيمي، الجزائر، melhaoui_fz@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2019/07/02 تاريخ القبول: 2019/09/11 تاريخ النشر: 2020/03/15

ملخص:

تهدف الدراسة إلى تقييم تنافسية الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة من 2005 الى غاية 2016 في ظل الشراكة الأورومتوسطية وتراجع أسعار البترول. ففي ظل التشابك الاقتصادي الذي يشهده العالم اليوم أين تعد القوة الاقتصادية للبلد الوسيلة الوحيدة للاندماج في الاقتصاد العالمي نجد أن الجزائر مفتقرة لهذه القوة الاقتصادية. في حين أن تحليل تطور الصادرات الجزائرية من حيث تركيبتها السلعية ووجهتها الجغرافية أثبت أن الجزائر لا زالت إلى يومنا هذا تهيمن على صادراتها المنتجات الطاقوية .

كما أن تحليل تطور الواردات الجزائرية أثبت أن الجزائر تستورد بنسبة كبيرة كل من المنتجات الغذائية، الميكانيكية والسيارات وذلك من شريكها الأول المتمثل في الإتحاد الأوروبي. وقد أثبت طريقة تحليل حصة السوق الثابتة أن الاقتصاد الجزائري غير تنافسي. و بيّنت دراسة تطور حصة الصادرات الجزائرية من اجمالي الصادرات العالمية عدم تحسن على العكس فهي تشهد في الآونة الأخيرة تدهورا كبيرا نتيجة انهيار أسعار البترول في السوق العالمي.

كلمات مفتاحية:التنافسية، الشراكة الأورومتوسطية، حصة السوق، الصادرات، الواردات.

تصنيفات JEL: F15، F23، F41.

Abstract:

The study aims to assess the competitiveness of the Algerian economy during the period 2005-2016 in the framework of the Euro-Mediterranean partnership and the decline of oil prices.

The analysis of the evolution of Algerian imports shows that Algeria imports a large part of the food, mechanical and automotive products of its first partner of the European Union. The method of analysis of the fixed market share has shown that the Algerian economy is not competitive. The study of the evolution of the share of Algerian exports in relation to total world exports has not improved on the contrary, there has recently been a sharp deterioration due to the fall in oil prices on the world market.

Keywords: Competitiveness, Euro-Mediterranean partnership, market share, exports, imports.

Jel Classification Codes:F15 ،F23 ،F41.

المؤلف المرسل: د.صادق جميلة، sadek.djamila.ecom@gmail.com

1.مقدمة:

تشهد العلاقات الدولية في الآونة الأخيرة تسارعا كبيرا من خلال الانفتاح والعولمة، وبالأخص التكتلات الاقتصادية الدولية التي تهدف إلى السيطرة على أكبر حصة من السوق العالمي. وهذا ما جعل العديد من الدول يبحث عن سياسات تعاونية اقليمية جديدة من أجل توسيع نطاقها، وهو الحال بالنسبة للدول الأورومتوسطية. وأمام هذه التحولات التي يعرفها العالم كان لابد للجزائر أن تسعى كذلك إلى التحرك وايجاد مكانة لها ضمن الخريطة الاقتصادية العالمية،

ومن هذا المنطلق نجد أن الجزائر وكغيرها من البلدان سعت جاهدة الى مواكبة هذه التحولات، وذلك من خلال عقد شراكة بينها وبين الاتحاد الأوروبي على سبيل المثال والذي دخل حيز التنفيذ ابتداءا من سنة 2005؛ ومن أجل مواكبة هذه التحولات فُرض عليها الانفتاح على المنافسة.

شهدت أسعار البترول تراجعا كبيرا ابتداء من النصف الثاني لسنة 2014، وذلك راجع الى عدة أسباب أهمها نقص في الطلب العالمي من جهة وارتفاع مخزون النفط الصخري الأمريكي من جهة أخرى. وباعتبار الجزائر من الدول المنتجة والمصدرة للنفط فمن المؤكد أنها تأثرت بهذا الإنخفاض من خلال تأثر حركة صادراتها وعوائدها.

على إثر ما تم التطرق إليه سابقا يمكننا تجسيد إشكالية هذا الموضوع في السؤال الجوهري الأتي:

ما مدى تحسن تنافسية الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة من 2005– 2016 عموما وفي ظل الشراكة الاورومتوسطية وتقلبات أسعار البترول خصوصا؟

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية بحثنا في كونه يتعرض إلى تنافسية الاقتصاد الجزائري في ظل كل من الشراكة الاورومتوسطية وتقلبات أسعار البترول التي شهدها العالم منذ السداسي الثاني لسنة 2014.

أهداف الدراسة:

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى العديد من الأهداف والتي نوجزها فيما يلي:

التعريج على مصطلح التنافسية بصفة عامة ومؤشر حصة السوق الثابتة بشكل خاص؛

ابراز أهم تطورات التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة 2005 – 2016؛

محاولة تقييم تنافسية الاقتصاد الجزائري في ظل الشراكة الاورومتوسطية وتقلبات أسعار البترول.

2.التنافسية وتحليل حصة السوق الثابتة

1.2 مفهوم التنافسية ومستويات تحليلها:

تميزت الفترة الممتدة من مطلع التسعينات وإلى غاية يومنا هذا بنظام اقتصادي عالمي جديد وبروز ظاهرة العولمة ، بالإضافة الى التوجه العام لتطبيق اقتصاديات السوق؛ مما أدى إلى ظهور مجدد لمفهوم التنافسية. حيث أن هذا الأخير يتداخل مع العديد من المفاهيم

أبرزها النمو، التنمية الاقتصادية وازدهار البلدان. فخلال هذه الفترة ارتبط مفهوم التنافسية بتنافسية البلدان، والذي يخص مدى قدرتها على رفع مستويات معيشة مواطنيها.

1.1.2 تعريف التنافسية

تعددت التعاريف الخاصة بالتنافسية واختلفت حسب اختلاف محل الحديث، فمنها المتعلقة بالتنافسية على مستوى المؤسسة ومنها ما تعلق بالتنافسية على مستوى قطاع النشاط وأخرى تتناول التنافسية على مستوى البلدان.

حسب بورتر **1990** (**Porter**) لا يمكن أو من الخطأ البحث عن شرح التنافسية على المستوى الوطني، وما يجب فهمه هو محددات الانتاجية ونسبة نمو الانتاجية. ومن أجل الحصول على حلول يجب التركيز على صناعات محددة أو فروع من صناعات(PORTER. M.، 1990).

بالنسبة ل تيزن **1992** (**Tyson**) التنافسية هي القدرة على انتاج سلع وخدمات ترقى الى المنافسة العالمية(KRUGMAN. P.، 1999).

عرفت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (**OCDE**) التنـافسية على أنها قدرة بلد ما في إطار سوق حر ومنظم على انتاج سلع وخدمات قادرة على الدخول الى الأسواق العـالمية وذلك ما يُخول لها تحسين المستوى المعيشي لمواطنيها على المدى البعيد(GARELLI. S.، 2000).

بالرغم من أن هناك العديد من التعاريف الخاصة بالتنافسية إلا أنه يمكن أن نخلص أن التنافسية مفهوم نسبي ويرتبط بالظروف الاقتصادية للبلاد وكذا ظروف السوق الدولي.

للتنافسية أهمية كبيرة تتجلى في تعظيم الاستفادة بأكبر قدر من المميزات التي يوفرها الاقتصاد العالمي، فقد أشار تقرير التنافسية العالمي إلى أن البلدان الصغيرة أكثر قدرة على الاستفادة من خلال فرصة الخروج من محدودية السوق الصغير الى رحابة السوق العالمي(forum، 1999)

2.1.2مستويات تحليل التنافسية: يمكن تحليل التنافسية من خلال ثلاثة مستويات.

- ❖ التنافسية على مستوى المؤسسات (اقتصاد جزئي)
- ❖ التنافسية على مستوى قطاع النشاط
- ❖ التنافسية على مستوى بلد معين (اقتصاد كلي)

2.2 تحليل حصة السوق الثابتة كمؤشر لقياس التنافسية على مستوى الاقتصاد الكلي (تنافسية بلد)

يوجد العديد من المؤشرات الخاصة بقياس التنافسية على مستوى الاقتصاد الكلي، ومن أجل قياس تنافسية الاقتصاد الجزائري قمنا باستعمال طريقة تحليل حصة السوق الثابتة " CMSA " Constant Market Shares Analysis ، التي تعتبر من بين أهم الطرق المستعملة في قياس تنافسية بلد ما. وفيما يخص تحليل حصة السوق الثابتة للجزائر قمنا بتطبيق تلك التي قام بها ميشال Michel (2005).

تحليل حصة السوق الثابتة طريقة محاسبية كلاسيكية تقوم بدراسة سوق التصدير لبلد معين، ويعد تيسزنسكي Tyszynski(1951) أول من وضعها، ليتم بعد ذلك تطويرها على التوالي من قبل الكثير من الباحثين أهمهم ريتشاردسن Richardson (1971)، فيجربرغ وصولي (Fagerberg & Sollie 1987)، ملانا (Milana (19885 et 2004) وميشال Michel (2005) وميشال ومات Michel & Matte (2010).

طريقة تحليل حصة السوق الثابتة تقسم تغير حصة سوق بلد معين إلى أربعة أثار (أثر تنافسي وثلاثة آثار هيكلية) خلال فترة زمنية محددة، وفيما يلي سيتم التعريج عن هذه الآثار:

- **أثر تنافسي**: يقيس أرباح أو خسائر سوق بلد ما خارج تطور هيكلة التجارة الدولية؛
- **أثر المنتوج**: يقيس أرباح أو خسائر سوق بلد ما الذي يرجع الى تطور هيكل المنتوج في التجارة الدولية؛
- **أثر السوق الجغرافي**: يقيس أرباح أو خسائر سوق بلد ما الذي يرجع الى تطور الهيكل الجغرافي في التجارة الدولية؛
- **أثر مشترك منتوج وسوق جغرافي**: يقيس أرباح أو خسائر سوق بلد ما الذي يرجع الى تحسن أو تدهور وضع منتوج ما في سوق جغرافي ما.

من أجل العمل بهذه الطريقة يجب تقسيم حصة سوق التصدير العالمي للبلد المدروس (البلد المرجع) إلى مجموعة من الأسواق (أو الوجهات) والتي يعبر عنها بالمؤشرj ، حيث أن هذه المجموعات لا يجب أن تحتوي على البلد المدروس. كما يتم تقسيم المنتوجات هي الأخرى إلى مجموعات والتي يعبر عنها بالمؤشر i.

بغية تطبيق طريقة تحليل حصة السوق الثابتة على الصادرات الجزائرية خلال الفترة الممتدة من 2005-2016 قمنا بتقسيم المنتوجات الى تسعة مجموعات متمثلة في: الصناعة الغذائية، الطاقة، المنتوجات الكيميائية ومشتقاتها، الخشب والورق، النسيج، صناعة الحديد والصلب والمعادن غير الحديدية، الميكانيك والسيارات، الالكترونيات، منتوجات أخرى. إضافة الى تقسيم الوجهات الجغرافية إلى سبعة وجهات والمتمثلة في المغرب، بقية دول افريقيا، آسيا، الاتحاد الأوروبي، بقية دول أوروبا، أمريكا، أستراليا.

على حسب (Michel 2005)، التغير الاجمالي في حصة السوق العالمي للبلد المدروس خلال الفترة الممتدة من 0 إلىT(0هو سنة البداية و T هو سنة النهاية) مبين فيما يلي:

$$\Delta s = s^T - s^0$$

$$\Delta s = {}^1\!/_2 \sum_i \sum_j (a_{ij}^0 + a_{ij}^T)\,\Delta s_{ij} \quad \dots(1)$$

$$+ {}^1\!/_8 \sum_i \sum_j (s_{ij}^o + S_{ij}^T)(b_{ij}^o + b_{ij}^T)(a_i^o + a_i^T)\,\Delta a_j \quad \dots(2)$$

$$+ {}^1\!/_8 \sum_i \sum_j (s_{ij}^o + S_{ij}^T)(b_{ij}^o + b_{ij}^T)(a_j^o + a_j^T)\,\Delta a_i \quad \dots(3)$$

$$+ {}^1\!/_4 \sum_i \sum_j (s_{ij}^o + S_{ij}^T)(c_{ij}^o + c_{ij}^T)\,\Delta b_{ij} \quad \dots(4)$$

حيث:

الصيغة الأولى (**1**): تمثل الأثر التنافسي، **الصيغة الثانية** (**2**): تمثل أثر المنتوج، **الصيغة الثالثة** (**3**):تمثل أثر السوق الجغرافي، **الصيغة الرابعة** (**4**):تمثل الأثر المشترك منتوج وسوق جغرافي.

S^T : تمثل حصة سوق البلد المدروس (لكل المنتوجات ونحو كل الأسواق الجغرافية)؛

S^T_{ij}: تمثل حصة سوق البلد المدروس للمنتوج i في السوق j؛

a^T_{ij}: تمثل حصة الواردات للمنتوج i في السوق j من الاجمالي العالمي؛

a^T_i: تمثل حصة المنتوج i من اجمالي الواردات العالمية؛

a^T_j: تمثل حصة السوق الجغرافي j من اجمالي الواردات العالمية؛

b^T_{ij} : التركيبة الخاصة منتوج وسوق جغرافي؛

c^T_{ij}: تساوي $a^T_i * a^T_j$

3. تقييم تنافسية الاقتصاد الجزائري في ظل الشراكة الأورومتوسطية وتقلبات أسعار البترول

1.3 اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي:

عقد الاتحاد الأوربي عدة اتفاقيات تعاون مع مختلف دول الجنوب متوسطية بغية اقامة علاقات اقتصادية مع المحيط الخارجي، وتعد الشراكة الأورومتوسطية من بين أهم هذه الاتفاقيات وذلك خلال مؤتمر برشلونة المنعقد يومي 25 و 26 نوفمبر 1995 (euro-méditerranéen، 2000). ويعتبر الجانب الاقتصادي من أهم الجوانب التي ركز الاتحاد الأوروبي وذلك من خلال إقامة منطقة تبادل حر يظم دول الاتحاد ودول الجنوب متوسط. وقعت الجزائر وكغيرها من بلدان جنوب المتوسط اتفاقية مع الاتحاد الأوروبي في اطار اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية في 22 أفريل 2002 ودخلت حيز التنفيذ في 01 سبتمبر 2005، وقد شملت الاتفاقية مختلف المجالات من سياسية، اقتصادية، اجتماعية وثقافية؛ وكان للجانب الاقتصادي حصة الأسد من المواد في العقد الموقع.

سعت الجزائر من خلال امضاءها لاتفاق الشراكة الى تأهيل اقتصادها من أجل الإندماج في الاقتصاد العالميوانشاء منطقة ازدهار من خلال التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة؛ وهذا لمواكبة التحولات والتفاعلات التي يشهدها العالم. كما أن خلق منطقة تجارة حر بين طرفي الاتفاقية يستوجب على الجزائر تأهيل وتحسين تنافسية مؤسساتها من خلال تحسين جودة منتوجاتها وفق المعايير الدولية وتقديمها بأسعار تنافسية لتصبح قادرة على المنافسة سواء محليا أو في الأسواق العالمية؛ فبمجرد التفكيك النهائي للحقوق الجمركية تجد المؤسسات الجزائرية نفسها أمام أمرين إما البقاء والاستمرار أو الخروج من السوق بسبب ضعف تنافسيتها. ومن هذا المنطلق يجب على الحكومة الجزائرية من خلال سياساتها تحسين وتنويع منتوجاتها لتكون مطابقة للمواصفات العالمية والاهتمام بالتصدير كهدف أساسي في استراتيجية المؤسسة، باعتبار أن هذا الأخير يساهم في تنويع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات.

2.3 التطور العام للتجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة 2005 – 2016

تعد الجزائر من بين الدول المصدرة للنفط مما جعلها دائما تسعى لتنويع صادراتها، فيما يلي سوف نتناول تطور كل من صادرات وواردات الجزائر خلال الفترة المدروسة.

1.2.3 تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة الممتدة من 2005 الى غاية 2016:

بينت البيانات المتعلقة بقيمة الصادرات الجزائرية خلال الفترة الممتدة من 2005 الى غاية 2016 كما يوضحه الجدول (1) تذبذبا ملحوظا في قيمة الصادرات. فقد شهدت الفترتين 2005–2008 و 2010–2014 تصاعدا مستمرا في قيمة الصادرات حيث بلغت نسبة التطور خلال 2008 نسبة 72,38 % (ما قيمة 79,2 مليار دولار أمريكي) وبلغت نسبة التطور خلال 2013 نسبة 59,64 % (ما قيمة 73,4 مليار دولار أمريكي) وذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية ولارتفاع الطلب عليه. وعرفت سنة 2009 تراجعا كبيرا في قيمة صادراتها وذلك راجع إلى الأزمة المالية لسنة 2008 ، كما عرفت كل من سنتي 2015 و 2016 على التوالي تراجعا كبيرا جدا حيث بلغت ما قيمته 29,9 مليار دولار أمريكي سنة 2016 (بنسبة – 34,80 %)؛ ويرجع هذا السقوط الحر لقيمة الصادرات الى الإنخفاض الكبير في أسعار البترول ابتداء من السداسي الثاني لسنة 2014 والى غاية نهاية 2016.

الجدول 1: تطو الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2005–2016 (2005 سنة أساس)

10^3 دولار أمريكي

السنوات	قيمة الصادرات	نسبة التطور
2005	46001735	
2006	54612722	18,72%
2007	60163160	30,78%
2008	79297592	72,38%
2009	45193920	-1,76%
2010	57050974	24,02%
2011	73436306	59,64%
2012	71865749	56,22%
2013	65998138	43,47%
2014	60387689	31,27%
2015	34795951	-24,36%
2016	29992101	-34,80%

المصدر: من اعداد الباحثين وبالاعتماد على قاعدة البيانات : **International Trade Centre,**
http://www.intracen.org/marketanalysis

يوضح الجدول (2) تطور حصص الصادرات الجزائرية حسب مجموعات المنتوجات، حيث يبين جليا هيمنة منتوجات الطاقة على الصادرات الجزائرية وذلك بنسبة حوالي 98 %خلال الفترة المدروسة على الرغم من المحاولات المتكررة للحكومة الجزائرية من أجل ترقية صادراتها خارج المحروقات وبالأخص بعد امضاءها لاتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي. فقد بقيت صادرات المجموعات الأخر ى من المنتوجات تراوح مكانها كما هو موضح في الجدول الموالي.

الجدول 2: تطو حصص الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2005 – 2016 حسب مجموعات المنتوجات (%)

	2005	2007	2008	2011	2015	2016
الصناعة الغذائية	0,15	0,16	0,16	0,49	0,68	1,04
الطاقة	98,95	98,92	99,00	99,17	97,83	97,05
المنتوجات الكيميائية ومشتقاتها	0,18	0,09	0,05	0,05	1,24	1,54
الخشب والورق	0,04	0,03	0,02	0,04	0,04	0,05
النسيج	0,03	0,04	0,03	0,04	0,06	0,04
صناعة الحديد والصلب والمعادن غير الحديدية	0,59	0,71	0,67	0,18	0,10	0,08
الميكانيك والسيارات	0,06	0,04	0,05	0,02	0,05	0,18
الالكترونيات	0,01	0,01	0,01	0,00	0,01	0,02

المصدر: من اعداد الباحثين وبالاعتماد على قاعدة البيانات: **International Trade Centre,**http://www.intracen.org/marketanalysis

تحتل بلدان الإتحاد الأوروبي (بالأخص اسبانيا، فرنسا، ايطاليا، بلجيكا) المرتبة الأولى على غرار بقية العالم من حيث الوجهة الجغرافية للصادرات الجزائرية على طول فترة الدراسة كما يوضحه الجدول 3، وذلك بنسبة أكثر من 50 %، تليلها بلدان أمريكا (الولايات المتحدة الأمريكية وكندا) وبلدان آسيا كمرتبة ثانية وثالثة على التوالي. إلا أن طبيعة الصادرات من حيث المنتوج المصدرة لهم تخص بصفة كبيرة جدا المنتجات الطاقوية وهذا لعدم تنوع الصادرات الجزائرية.

الجدول 3 : تطو الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2005 – 2016 حسب الوجهة الجغرافية

	2005	2007	2008	2011	2015	2016
المغرب	0,91%	1,27%	2,05%	2,16%	1,33%	3,91%
بقية دول افريقيا	1,32%	1,84%	1,23%	1,11%	0,95%	1,13%
آسيا	6,55%	10,57%	9,75%	10,98%	68,67%	12,72%
الاتحاد الأوروبي	55,64%	43,60%	52,02%	50,77%	20,52%	57,39%
بقية دول اوروبا	0,57%	0,17%	0,25%	2,42%	0,16%	0,39%
امريكا	34,94%	42,31%	34,59%	32,51%	8,13%	23,88%
استراليا	0,07%	0,24%	0,12%	0,06%	0,24%	0,59%

المصدر: من اعداد الباحثين وبالاعتماد على قاعدة البيانات : **International Trade Centre,** http://www.intracen.org/marketanalysis

2.2.3 تطور حصة الصادرات الجزائرية من المنتوجات خلال الفترة 2005 – 2016

من خلال الرسم البياني (1) الذي يوضح تطور حصة صادرات المنتوجات الجزائرية في السوق العالمي يتضح أن حصة الجزائر لم تسجل أي تحسن ملحوظ بل هي في تراجع وخصوصا منذ سنة 2014 نتيجة انخفاض اسعار البترول ونقص الطلب عليه في الأسواق العالمية وبالأخص زيادة مخزون الغاز الصخري الأمريكي.

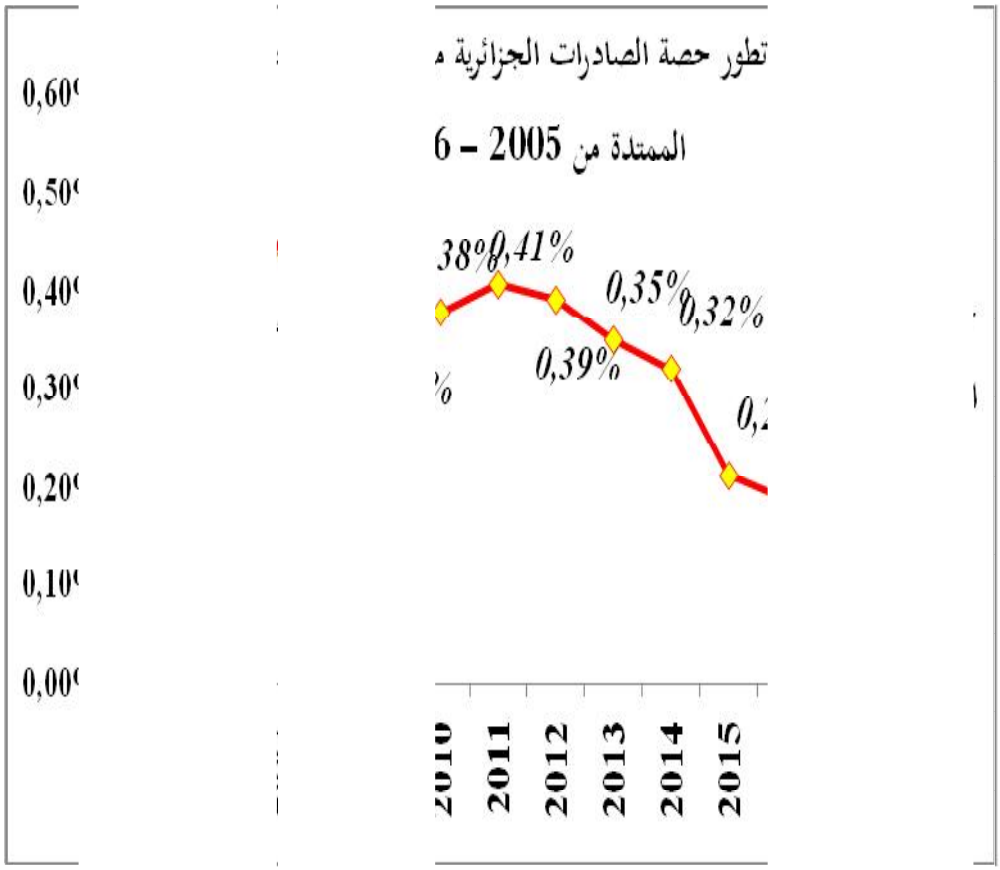

المصدر: من اعداد الباحثين وبالاعتماد على قاعدة البيانات : **International Trade Centre,**
http://www.intracen.org/marketanalysis

3.2.3 تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة 2005 – 2016

سجلت قيمة الواردات الجزائرية من سنة إلى سنة أخراي تزايدا كبيرا، وبالأخص ابتداء من سنة 2008 حيث بلغت نسبة تطور قيمة الواردات نسبة 92,9 % مقارنة بسنة 2005. تواصلت نسبة التطور في الزيادة حتى سنة 2014 لتصل الى ما قيمته 188,0 % ، بعدها بدأت في الانخفاض نتيجة التراجع الكبير في المداخيل الذي يرجع بدوره الى انخفاض أسعار البترول وكذا لسياسة الدولة المتبعة من أجل المحافظة على التوازنات العامة للميزانية.

الجدول 4: تطو الواردات الجزائرية من المنتجات خلال الفترة 2005 – 2016 (2005 سنة أساس)

10^3دولار أمريكي

السنوات	قيمة الواردات	نسبة التطور
2005	20356880	
2006	21455855	5,4%
2007	27631204	35,7%
2008	39474722	93,9%
2009	39258327	92,9%
2010	40999891	101,4%
2011	47219730	132,0%
2012	50369391	147,4%
2013	54909973	169,7%
2014	58618080	188,0%
2015	51803071	154,5%
2016	47090684	131,3%

المصدر: من اعداد الباحثين وبالاعتماد على قاعدة البيانات : **International Trade Centre,**
http://www.intracen.org/marketanalysis

دراسة تطور الواردات الجزائرية حسب مجموعة المنتوجات بينت تزايد كبير في نسبة منتوجات كل من الميكانيك والسيارات، الصناعة الغذائية وصناعة الحديد والصلب حيث بلغت سنة 2016 على سبيل المثال ما نسبة 37,6 %، 19,8 % و 3, % 16 على التوالي نسبة لمجموع الواردات الجزائرية من المنتوجات كما يوضحه الشكل (2). ويرجع سبب ذلك إلى زيادة عدد السكان وضعف القطاعات الانتاجية وعجزها عن تلبية الحاجيات المتزايدة من هذه المنتجات.

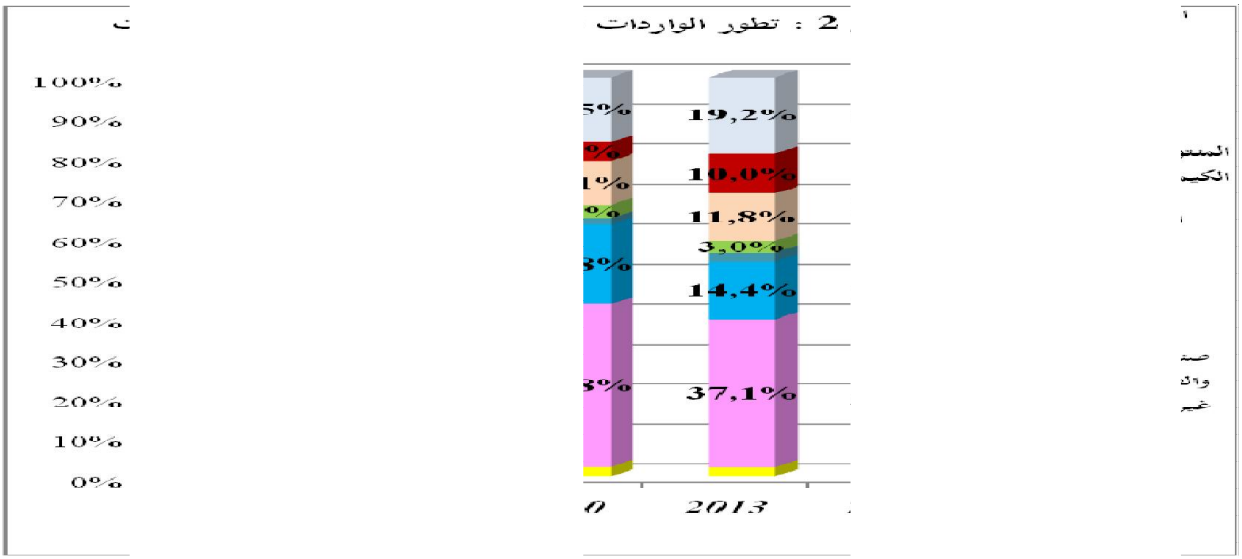

المصدر: من اعداد الباحثين وبالاعتماد على قاعدة البيانات : **International Trade Centre,**

http://www.intracen.org/marketanalysis

من جانب أخر دراسة تطور الواردات الجزائرية حسب المنطقة الجغرافية الممونة بينت أن بلدان الإتحاد الأوروبي على طول الفترة المدروسة تحتل المرتبة الأولى من حيث نسبة التموين الى اجمالي الواردات من المنتوجات (بنسبة أكثر من 50%) وهو ما يدل على استفادة الطرف الأوروبي من اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية الممضية من الطرفين؛ متبوعة بآسيا وأمريكا بنسبة حوالي 46 % وهو ما يوضحه الشكل 3.

الشكل 3 : غير الواردات الجزائرية

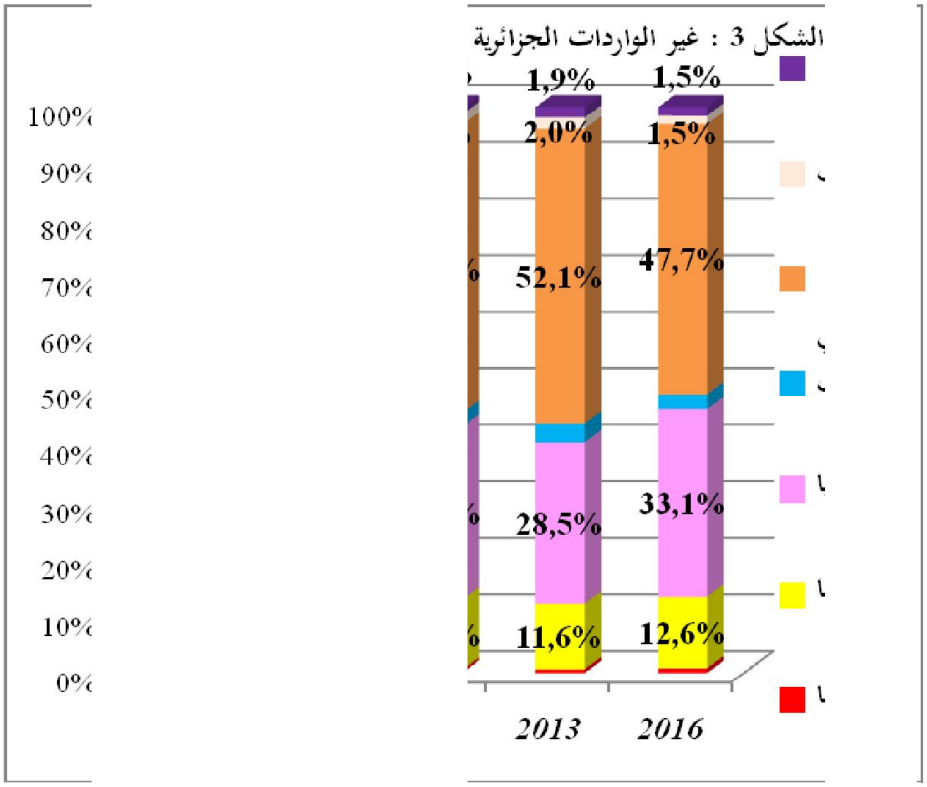

المصدر: من اعداد الباحثين وبالاعتماد على قاعدة البيانات : **International Trade Centre,**

http://www.intracen.org/marketanalysis

3.3 نتائج تحليل حصة السوق الثابتة للجزائر من المنتوجات

سجلت حصة الصادرات الجزائرية من اجمالي الصادرات العالمية خلال الفترة 2005-2016 تراجعا كبيرا، حيث بلغت سنة 2005 نسبة 0,43 % لتصل سنة 2016 نسبة 0,19 % ، وهو ما أثبتته نتائج طريقة تحليل حصة السوق الثابتة المبينة في الجدول (5), حيث أن النتائج بينت أن سبب ضعف وتراجع حصة الصادرات الجزائرية ترجع إلى الخسائر الناجمة عن الآثار الأربعة (التنافسية، المنتوج، السوق الجغرافي والمنتوج-سوق جغرافي).

الجدول 5: نتائج تحليل حصة السوق الثابتة للجزائر خلال الفترة 2005-2016

أثر التنافسية	أثر السوق الجغرافي	أثر المنتوج	أثر مشترك منتوج وسوق جغرافي	الأثر الإجمالي
-0,00131	-0,00042	-0,00088	-0,00002	-0,00263

المصدر: من اعداد الباحثين وبالاعتماد على قاعدة البيانات : **International Trade Centre,**

http://www.intracen.org/marketanalysis

توضح نتائج تحليل حصة السوق الثابتة أثر سلبي لكل من التنافسية، السوق الجغرافي، المنتوج ومنتوج وسوق جغرافي معا، ويرجع هذا الأمر بالدرجة الأولى لعدم تنوع الصادرات الجزائرية (هيمنة المنتجات الطاقوية على الصادرات الإجمالية)؛ وفشل السياسات المتبعة في تنويع اقتصادها وادماجه في الاقتصاد العالمي. إذ أنها فشلت في تطوير مؤسساتها من خلال تنويع منتجاتها سواء الصناعة الغذائية أو بقية الصناعات بالرغم من ما تزخر به البلاد من ثروات طبيعية وبشرية. ومن هنا فإن الطرف الجزائري لم يستفد من اتفاقية الشراكة المبرمة بينه وبين الإتحاد الأوربي من خلال عدم بلوغه للأهداف المرجوة.

4.خاتمة:

عرفت قيمة الصادرات لجزائرية خلال الفترة 2005 -2013 تزايدا كبيرا باستثناء سنة 2009 التي شهدت انخفاضا كبيرا بسبب الأزمة المالية لسنة 2008، ولكن ابتداء من السداسي الثاني لسنة 2014 عرفت أسعار البترول تهاوي كبير جدا مما أثر على قيمة الصادرات الجزائرية باعتبار أن صادرات المنتوجات الطاقوية تمثل حوالي 98 % من اجمالي الصادرات. في حين أن الواردات الجزائرية شهدت تزايد متسارعا منذ 2005 الى غاية 2014 في شتى أنواع المنتوجات وبالأخص المنتوجات الغذائية، الميكانيكية والسيارات، كما تعد بلدان الإتحاد الأوربي الممون الأول للجزائر بنسبة أكثر من 50 % ، فأكثر من نصف وارداتها متأتية منه وهذا إن دل على شيء إنما يدل على استفادة الطرف الأوروبي من عقد الشراكة المبرم على عكس الجزائر التي ضلت تتراوح مكانها ولم تحقق الأهداف المرجوة من هاته الشراكة. وقد سجلت قيمة الواردات انخفاضا في سنتي 2015 و2016 نتيجة لسياسة التخفيض من قيمة الواردات المطبقة من قبل الحكومة من أجل التخفيض من العجز في الميزان التجاري.

باعتبار الجزائر بلد مصدر للبترول فإن سياستها ارتبطت بشكل كبير بوضعية السوق العالمية له، وقد أدي تراكم الفوائض المالية الناتجة عن ارتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية خصوصا منذ بداية العشرية الأولى من الألفية الثانية الى انتهاج سياسة انفاقية توسعية قادت الى مستويات عالية من الانفاق العام كان من الصعب جدا خفضها من خلال انتهاج سياسة انكماشية بانخفاض أسعار البترول منذ السداسي الثاني لسنة 2014 الى غاية يومنا هذا.

أثبتت نتائج طريقة تحليل حصة السوق الثابتة عدم تنافسية الاقتصاد الجزائري لا من حيث المنتوج، ولا من حيث السوق الجغرافي المستهدف، ولا التنافسية ولا منتوج و سوق معا . و بيّنت دراسة تطور حصة الصادرات الجزائرية من اجمالي الصادرات العالمية عدم تحسن ناهيك عن التدهور الذي تشهده في الآونة الأخيرة.

ومن هذا المنطلق يمكن القول أن الجزائر لم تستفد من الشراكة الأوروبية في ظل الشراكة الأورومتوسطية، حيث أن المنتوجات الطاقوية لا تزال تتصدر قائمة الصادرات، مما يجعل مسألة تنويع الصادرات والاندماج في الاقتصاد العالمي رهانا متواصلا رغم المساعي الحثيثة والمتواصلة والمجهودات المبذولة. ومن أجل القيام فعلا بالاقتصاد الجزائري ارتأيا بعض التوصيات والتي نوجزها في مايلي:

- عدم الاكتفاء بوضع القوانين والتشريعات من أجل تغير الوضع وإنما الوقوف على تطبيقها على أرض الواقع في ظل الفساد والبيروقراطية التي تتخبط فيها البلاد؛
- تشجيع المنتوجات الجزائرية ومرافقتها من أجل اكتساح السواق العالمية وحصولها على حصة أكبر من السوق العالمي.

- العمل على تحسين المنتوجات الجزائرية وفق معايير عالمية لتكون تنافسيتها عالية في الأسواق العالمية؛
- العمل على توجيه المنتوجات الجزائرية إلى الوجهات الجغرافية الملائمة والتي يزداد فيها الطلب وخصوصا السوق الأوربية من خلال استغلال الشراكة التي لم تستفد منها الجزائر لغاية يومنا هذا؛
- تنويع المنتوجات الجزائرية بما يتماشى مع الطلب العالمي.

5. قائمة المراجع:

Euro-méditerranéen, M. e. (2000). dossier préparé par l' Institut de la Méditerranée. Marseille, France.

GARELLI. S. (2000). Competitiveness of Nations : the fundamentals. The World Competitiveness Yearbook.

International Trade Centre, http://www.intracen.org/marketanalysis

KRUGMAN. P. (1999). La mondialisation n'est pas coupable, vertus et limites de libre échange. Casbah édition.

MICHEL, B. (2005). Trends in export market shares between 1991 and 2001. Bruxelles.: Working Paper 7-05 Bureau fédéral du Plan.

MICHEL, B. ET MATTE, B., (2010). La part de marché à l'exportation de la Belgique 1993-2008 changements structurels et compétitivité. Bruxelles: Working Paper 6-10, Bureau fédéral du Plan.

Milana. C. (1988). Constant market shares analysis and index number theory. European Journal of Political Economy 4, , pp. 453-478.

Milana. C. (2004). A note on the general formulation of Constant Market Shares Analysis. unpublished ISAE, Rome.

PORTER. M. (1990). The competitive Advantage of Nations. New York: The free press.

World economic forum. (1999). world competitiveness report. Geneva.